

Distr.: Limited  
٨ April ٢٠٠٤  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون  
البند ١٦٠ من جدول الأعمال  
الأزمة العالمية للسلامة على الطرق

عُمان: مشروع قرار

تحسين السلامة العالمية على الطرق  
إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المتعلق بالأزمة العالمية للسلامة على الطرق<sup>(١)</sup>،

وإذ تشير إلى التوصية الواردة في تقرير الأمين العام الداعية إلى تحديد هيئة تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتقدم الدعم في هذا الميدان<sup>(٢)</sup> والتوصية التي تدعو اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى الاضطلاع بأنشطة معينة<sup>(٣)</sup>،

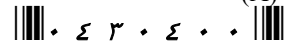
واقتراناً منها بأن مسؤولية السلامة على الطرق تقع على عاتق الجهات المحلية والبلدية والوطنية،

وإدراكاً منها أن قدرات العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على معالجة هذه المسائل قدرات محدودة، وإذ تشدد، في هذا السياق، على أهمية التعاون الدولي لمواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان، لا سيما البلدان

(١) A/٥٨/٢٢٨.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٤٤ (أ).

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٤٤ (ك).



النامية، لبناء قدراتها في ميدان السلامة على الطرق، كما على أهمية تقديم الدعم المالي والفني لمساعدتها في هذه الجهود،

**وإذ تثنى على حكومة فرنسا ومنظمة الصحة العالمية لمبادرتهما بإصدار التقرير العالمي المتعلق بالحوادث دون وقوع الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق، في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في باريس، الذي يتضمن عددا من التوصيات، وذلك احتفالا بيوم الصحة العالمي الذي كان موضوعه "السلامة على الطرق ليست حادثا"،**

**تثنى أيضا على اللجان الإقليمية وهيئاتها الفرعية لاستجابتها للقرارين الأنفي الذكر ولتقرير الأمين العام،**

١ - **تحيط علما بالتوصيات الواردة في التقرير العالمي المتعلق بالحوادث دون وقوع الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق؛**

٢ - **تدعو منظمة الصحة العالمية إلى أن تقوم، داخل منظومة الأمم المتحدة، بدور منسق السياسات المتعلقة بالسلامة على الطرق وأن تفيد من الخبرات التي تمتلكها لجانها الإقليمية في هذا الميدان؛**

٣ - **تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن أفضل الممارسات المتبعة لتوحي السلامة على الطرق، مع الإفادة من خبرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ و اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي؛**

٤ - **تشدد على ضرورة المضي في تعزيز التعاون الدولي لمعالجة مسائل السلامة على الطرق، مع أخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار.**